

أزمة التناوب كانعكاس لأزمة المشتركة

(تقرير حول حلقة التفكر في مدى الكرمل حول واقع القائمة المشتركة)

خالد عنبتاوي*

تقديم

نحاول في هذا التقرير مراجعة حيثيات ووقائع حلقة التفكر التي نظمها "مدى الكرمل" بعنوان: "القائمة المشتركة، واقعها الحالي وآفاقها المستقبلية"، في الخامس عشر من أيلول عام 2017.

على أثر النقاش الدائر حول القائمة المشتركة إزاء ما اصطلح على تسميته إعلامياً بـ "أزمة التناوب"،¹ نظم مدى الكرمل حلقة تفكر ضمت مجموعة من الناشطين والأكاديميين والإعلاميين المهتمين بالشأن السياسي والقائمة المشتركة، وذلك ل طرح أهم التحديات التي عصفت وتعصف بتجربة القائمة المشتركة، مع التشديد على الأزمة الأخيرة.

افتتحت الحلقة بكلمة افتتاحية مقتضبة ألقاها المدير العام لمدى الكرمل د. مهند مصطفى، مقترحاً تأطيراً معيناً للنقاش ضمن ثلاثة محاور؛ أولهما ينطلق من السؤال الأولي بشأن مناقشة منطلق القائمة المشتركة: هل هي نتيجة لحظة انتخابية عينية أنتجت الظروف العينية الخاصة، وعلى رأسها رفع نسبة الحسم، أم هي جزء من تطور مرحلي تاريخي، دون أن يعني ذلك أن اللحظة والظرف العينيّ غير قابلين للتطور لمرحلة تاريخية جديدة؟²

أمّا بشأن المحور الثاني، فأشار مصطفى إلى وجود ثلاثة تصوّرات للقائمة المشتركة: تصوّر يرى فيها معادلة انتخابية ناجحة لا أكثر؛ تصوّر يرى فيها إطاراً لتعزيز العمل البرلماني العربي؛ تصوّر يراها جبهة وطنية، أسوة بجبهات وطنية تاريخية قاومت السلطة، ومن الممكن أن تؤثر على مجمل العمل السياسي في الداخل.

وفي المحور الثالث، طرح مصطفى سؤال القيادة: معناها ومركزها في الوعي الجماهيري؛ إذ تشير المؤشرات أن مركز العمل القيادي يتحوّل إلى الساحة البرلمانية ممّا يحوّل القيادة إلى طابع وظيفي، ينتهي مع انتهاء عضوية البرلمان.

اعتمدت الحلقة الأسلوب الحواريّ المفتوح، وهو ما أكّده السيدة إيناس عودة-حاجّ، المديرية المشاركة في مدى الكرمل، بدلاً من اتّباع الأسلوب التقليديّ الذي فيه يُدعى متحدّثون لتقديم مداخلات بطريقة رسمية، وذلك لإفصاح المجال ل طرح الأفكار والنقاط موضوع النقاش بصورة تفاعلية من المشاركين أنفسهم.

الادّعاءات المركزية

¹ وفق الاتفاق بين الأحزاب، يكون تقاسم المقعد الثاني عشر بالتناوب بين العربية للتغيير والحركة الإسلامية، ويكون تقاسم المقعد الثالث عشر بين الجبهة والتجمع بعد منتصف الدورة البرلمانية. للاستزادة بشأن ملفّ التناوب في القائمة المشتركة، تمكّن العودة إلى ورقة تقدير الموقف الصادرة عن مركز مدى الكرمل في كانون الأول عام 2017. انظر الرابط التالي (مستقى بتاريخ 24. 1. 2018): <https://goo.gl/VrHaeG>.

² للتوسّع حول المشتركة والنقاش حول: رؤيتها، تجربتها في السنة الأولى، أدائها وقدرتها على التمثيل، تمكّن العودة إلى العدد الخامس والعشرين من جلد الصادر في كانون الأول 2015. انظر الرابط (مستقى بتاريخ 24. 1. 2018): <https://goo.gl/D3PHwo>.

لقد أجمع معظم المتحدّثين على أهميّة تأسيس القائمة المشتركة وأهميّة دورها في السياسة العربيّة في الداخل، مشدّدين أنّ المنطلق المركزيّ والأساسيّ لها كان سيف "نسبة الحسم" الذي كان مسلطاً على رقاب الأحزاب. بيّد أنّ هذا المنطلق لن يحدّد بالضرورة سقف العمل، حيث أكد البعض على أهميّة أن تتطوّر المشتركة لتكون خياراً انتخابياً إستراتيجياً، وأنّ تطوّر خطابها السياسيّ وتتحاور في ما بينها حول القضايا الإستراتيجيّة للفلسطينيين في الداخل، لتكون قادرة على تمثيلهم في الخارج.

كذلك عبّر معظم المتحدّثين عن قلقهم من استمرار أزمة التناوب وتأثيرها على صورة المشتركة ومستقبلها، وأعربوا عن أهميّة تنفيذ اتفاق التناوب على نحو ما يقتضي نصّه وروحه، وأنّ التلكؤ في ذلك سيُجلب المزيد من خيبات الأمل.

ملخص المداخلات

افتتح الصحفيّ وديع عواودة النقاش مستهلاً حديثه بتناول أهميّة وتأثير القائمة المشتركة على مجمل العمل السياسيّ العربيّ في الداخل، ونظرة الشارع الإسرائيليّ إلى هذا العمل، مقدّمًا نماذج وأمثلة تُظهر أنّ هنالك اختلافاً شديداً في النظرة إلى التمثيل العربيّ في البرلمان قبل المشتركة وبعدها: على مستوى العمل الخارجيّ، تحسّن الأداء والتمثيل لقضايا العرب أمام المؤسسات والجهات الخارجيّة. هذا الظهور أدّى إلى تغيير في الوعي العالميّ لمسألة العرب في الداخل. كما قامت المشتركة بدور في صياغة وعي المجتمع العربيّ لدوره في السياسة الإسرائيليّة، وفي ظروف شديدة الصعوبة من الانقسام وانسداد الأفق السياسيّ. وأضاف عواودة أنّ العمل الخدمائيّ من الصعب الحديث عنه بصورة قاطعة، أمّا العمل المحليّ فتُمكن الإشارة -على سبيل المثال- إلى الخطّة الاقتصاديّة الحكوميّة التي لولاها ما حصلت السلطات المحليّة على ما حصلت عليه من ميزات.

إلى ذلك، أشار عواودة إلى المحور العينيّ المطروح معبراً عن قلقه إزاء مستقبل المشتركة، حيث عرّج على بعض النقاط السلبية فضلاً عن التناوب، كمسألة التنافسيّة الشخصية الشديدة على "النجميّة" بين أعضاء الكنيست، موضحاً أنّ العجز عن تقديم خطّة إستراتيجيّة لعمل المشتركة زاد من الإحباطات لدى الشارع، وقدّر عواودة أنّ المشتركة ماضية في طريقها لأن تصبح مشتركتين.

المتناقش جورج شحادة (وهو ناشط حزبيّ) أكد من جانبه أنّه كان للمشتركة الدور الأكبر في رفع نسبة التصويت في الشارع العربيّ، وهو ما لمسه مقارنة بانتخابات عام 2013، مشدّداً أنّه ثمة تغيير في الوعي لدى أوساط حزبيّة معيّنة أسهم كذلك في الحسم بشأن خيار خوض الانتخابات في قائمة مشتركة، حيث طرّح بين الحين والآخر خيار القائمة، موضحاً ضرورة أن تتحوّل المشتركة من خيار انتخابيّ إلى خيار إستراتيجيّ.

السيد سليم بريك بدوره شدّد على العامل الإداريّ والتنظيميّ، بوصفه أحد أهمّ العوامل المؤثّرة في أداء المشتركة وصورتها أمام الناس، مشيراً إلى سلسلة من الإخفاقات التي يراها في هذا المجال. كذلك أشار أنّ نسبة الحسم كانت العامل الأساس والمركزيّ في هذا التحالف الذي -برأيه- يعاني من أساس بنيويّ خاطئ، حيث لا يمكن التوفيق بين الاختلافات الكبيرة في التوجّهات الأيديولوجيّة والفكريّة بين مرگبات المشتركة.

كذلك تحدّثت الإعلامية نضال رافع عن إخفاقات المشتركة في بناء برنامج عمل واضح ومعدّد ينأى عن دائرة ردّ الفعل والعشوائيّة في العمل، مشدّدة على القصور في الظهور الإعلاميّ أمام العالم الخارجيّ.

وقد تطرّقت السيّد إيناس عودة-حاجّ في نقاشها إلى المحاور التي افتتح اللقاء بها د. مهند، مشدّدة في طرحها على أهميّة تسييس النقاش في القائمة المشتركة، واعتبرت أنّ الانحسار الملحوظ في خوض هذه النقاشات يمثّل السبب الرئيسيّ أمام كبح تطوّر المشتركة كجسم سياسيّ ومشروع إستراتيجيّ مستقبليّ، حيث ما زالت تحكّم البعض رؤيةً للمشتركة ضيقه باعتبارها تحالفاً انتخابياً لا أكثر، وهذه الرؤية تتساقق أصلاً مع عدم التحمّس لفكرة الوحدة على المستوى المبدئيّ قبل تأسيس المشتركة.

وشدّدت عودة-حاجّ أنّ كلّاً من أصحاب التّصوّرات المختلفة التي طرحها د. مصطفى تشبّث بتصوّره وتمركز فيه حتّى دون محاولة استمالة الآخرين إليه، وهذا يعود لما أسمته قتل النقاش السياسي والاكتفاء بطرح الأمور التي على المحكّ.

د. يسري خيزران من جهته أثنى على مُجمَل النقاط التي طرحها المتناقشون، وأكّد على أهمّيّة وجود المشتركة والحفاظ عليها في الساحة السياسيّة؛ وذلك أنّ الاختلافات القائمة، برأيه، ليست بالجوهرية في ما يتعلّق بالعلاقة مع الكنيست والمؤسسة التشريعيّة. وشدّد على ضرورة تطوير خطاب المشتركة السياسيّ، إلى جانب الاهتمام بمستوى قضايا المجتمع العربيّ الداخليّة، فضلاً عن العلاقات الخارجيّة. وأنهى د. خيزران حديثه بقوله إنّ المقاطعة، وإن لم تكن متبلورة كمشروع اليوم، تُعتبر أيضاً خياراً انتخابياً، ورهّما كان إخلاء الكنيست من العرب في المستقبل خياراً لتعرية إسرائيل، من وجهة نظره.

أمّا السيّد عيد جبيلي، فقد أشار هو كذلك أنّ الخيار كان خياراً انتخابياً منذ البداية لا إستراتيجياً أو تطوّراً تاريخياً. وتطرّق إلى إخفاق المشتركة في سنّ قوانين جديّة لصالح قضايا العرب، فضلاً عن غياب القيادة العربيّة عن ساحات النقاش المركزيّة في القضايا الاجتماعيّة المحليّة كماراثون الطيرة، والإخفاق في تشكيل ائتلافات بلديّة وفي مجالس محليّة -كالناصره وشفاعمرو وبقعة الغربيّة وغيرها.

وقرنت السيّد رفاه عنبتاوي النقاش حول المشتركة اليوم بخيبة الأمل المستمرة لدى الناس من العمل السياسيّ برمّته، ومن أداء بعض الأحزاب، وقد أبدى المجتمع العربيّ، برأيها، وعياً ذكياً، حيث فهموا أنّ القائمة كانت ضرورة انتخابيّة لتخطّي نسبة الحسم، لكن بالرغم من هذا علّقوا عليها الآمال والتوقّعات. واعتبرت في هذا الصدد أنّ أزمة التناوب هي القشة التي أظهرت خيبة الأمل من جديد، إضافة الى الإخفاق في الأداء الذي لم ينحصر في البرلمان، بل انعكس كذلك في أداء لجنة المتابعة، ورأت أنّه قد يرافق أزمة التناوب إسقاطات في ما يتعلّق بالمتابعة.

وأبدى السيّد جريس خوري نفاؤه من تجربة القائمة المشتركة، موضّحاً أنّ ثمة هجوماً ونفداً غير مبرّرين يطولان المشتركة وأعضاء البرلمان العرب باستمرار. وفي هذا الصدد، أكّد أنّ أعضاء البرلمان ليسوا السلطة التنفيذية المسؤولة عن سوء أوضاع المجتمع العربيّ.

وعقّب د. امطانس شحادة على المداخلات مؤكّداً أنّ المشتركة ليست مشروعاً انتخابياً بالنسبة للتجمّع، بل هي جزء أساسي في فكره، وقال: "بالرغم من أنّ نسبة الحسم كانت العامل المركزيّ لتنفيذها في العام 2015، ولكن خيار القائمتين كان أماناً أيضاً". وأضاف شحادة أنّ الطموح هو تحويل المشتركة لمشروع إستراتيجيّ عابر للحظة الانتخابيّة، وأنّ رفض تنفيذ اتفاق التناوب يسيء ويضرب بصورة المشتركة ومستقبلها.

وقدّم د. أيمن اغبارية تعليقيّاً سريعاً على المداخلات، موضّحاً أنّنا يجب أن نتوقّع من السياسيّ أن يكون "سياسياً"، وأنّ ممارسة السياسة لا بدّ أن تتضمّن جدلاً وتنافساً حاداً، وغالباً ما يكون مفيداً برأيه. ووفّقاً لرأيه، تُعتبر المشتركة حتّى الآن أداة جيّدة لخلق حيّز جديد للنقاش بالرغم ممّا تحتاجه من تطوير في الأداء وفي الفرز السياسيّ. وشدّد د. اغبارية على أهمّيّة الدخول في النقاش الداخليّ أيضاً وعدم الاكتفاء بالنقاش أمام الدولة، وأشار إلى أهمّيّة تسييس نقاش التناوب وعدم حصره في مسألة المقاعد.

وكان السيّد خالد عنبتاوي آخر المتناقشين، حيث بدأ نقاشه بربط أزمة التناوب بمجمَل أزمة العمل السياسيّ والمؤسّساتي لدى المجتمع العربيّ في الداخل، وهي أزمة طالت مؤسّسات القيادة الجماعيّة التي تبلورت في السنوات الأخيرة والمكوّنة من القائمة المشتركة، ولجنة المتابعة العليا، ولجنة رؤساء السلطات المحليّة. ولا يمكن فصل أزمة عن أخرى، فقد أخفقت المشتركة حتّى هذه اللحظة، برأيه، في طرح إستراتيجيّة لعمل المؤسّسات الأخرى. وأشار عنبتاوي أنّنا يجب ألا نغفل المشكلة البنيويّة التي ترافق المشتركة المتمثّلة في اقتصار ترسيم موازين القوى بناء على المعايير البرلمانيّة الانتخابية التي أفرزتها انتخابات عام 2013، ممّا قد يشكّل نوعاً من العزوف عن التنافس وقتلاً لمنطلق السياسة الأوّل.

في ختام الحلقة، قدّم د. مهند مصطفى ربطاً بين النقاش الدائر حول القائمة المشتركة وأزمة التناوب، ومجمل النقاش الأوسع على مسيرة الفلسطينيين في إسرائيل ودراسة هذه المسيرة ضمن ثلاثة متغيّرات:

- متغيّر على مستوى دخول شرائح جديدة المجال العمومي.
- مستوى العمل المؤسّساتي: هل تطوّر هذا العمل خلال العقدين الأخيرين؟
- مستوى خطاب العرب السياسيّ في الداخل، وهو -بخلاف التجمّعات الفلسطينية الأخرى- في صعود دائم، حيث إنّ تطوّر المشروع الاستعماريّ وتطرّفه أديا إلى تراجع في الحركة الوطنية الفلسطينية ككلّ، ولكنّه أدّى إلى نضج في الخطاب السياسيّ وتصعيد له في السياسة الفلسطينية في الداخل.

خلال سير الحلقة، ظهر جلياً أنّ النقاش الدائر حول "أزمة التناوب" غير مفصول البتّة عن مجمل النقاش السياسيّ حول أداء القائمة المشتركة؛ وهو ما أجمع المشاركون على ضرورة حوضه، مشدّدين على أهميّة النقاش من أجل تطوير التجربة لا لجمها، مع التشديد أنّ تنفيذ التناوب سيكون من شأنه التأكيد أنّ المشتركة قد تنضج لتحوّل إلى مشروع إستراتيجيّ، بينما فشله لن يكون إلّا ترسيخاً لفشلها كمشروع إستراتيجيّ.

***خالد عنبتاوي هو طالب بحث في العلوم السياسية في جامعة حيفا ومنسق مشروع الرصد السياسيّ في مدى الكرمل.**